

عن قريب أن وعودنا ليست من قبيل العيث وان مقاصدنا في تونس حسنة لاننا لا نطلب شيئا غير سلامة مستعمرتنا الافريقية العظيمة « الجزائر »

وكتب في ٢٧ منه

ولي الأمل ان ما أجيبت به أول أمس يقنع انكلترا بحسن نيتنا وبصدق السياسة الفرنسية واخلاصها

وكتب في ١٥ ابريل سنة ١٨٨٤ - ولا أعلم ما إذا كانت لا يزال ناظرا للخارجية حينئذ - يقول « اني على رأيكم في سياسة انكلترا المصرية فما عليكم الا أن تفعلوا ما قلناه نحن في تونس حيث الاحوال على ما يرام فان في ذلك مصلحة بلادكم ومصلحة التمدن والانسانية معا »

وكتب الكونت دي باري عدو الجمهورية الفرنسية الى المستر ريف في ١٧ سبتمبر سنة ١٨٨٤ عن حملة تونكين فقال

إن السياسة الاستعمارية سارت على خطة غير منتظمة فتشددت عزائمها في تونكين وارتفعت في مصر وقد كانت يمكن اتخاذ مسألة مصر قاعدة للاتفاق مع انكلترا فموضا عن ذلك لم ترد فرنسا مساعدتها بل حقت عليها لانها أقدمت على العمل وحدها ولما بدأت المشاكل والمصاعب في سبيل انكلترا لم تتفق فرنسا معها على حلها ولا توارت وراء أوروبا حينئذ حتى لا تقع المسؤولية عليها عند الاخفاق في المونيمر « المقطم »

« المئزر » فليعتبر الذين لا يزالون ينخدعون لأوروبا ويفترون بهودها وعودها فقد علمتهم الحوادث والوقائع الكثيرة ان كانوا يقهون

﴿ فرنسا والسودان ﴾

لاتزال الجرائد الفرنسية تقيم الحجج والبراهين على مخالفة « وفاق السودان » لجميع الاصول القانونية والشرائع الدولية ومما نشرته جريدة الديبا في ذلك من عهد قريب رسالة من القاهرة مخلصها أن مصر ولاية تابعة للدولة العلية في جميع شؤونها

الداخلية الكبرى والخارجية العظمى عقيدة بفرامين سلطانية أقدمها فرمان سنة ١٨١٠ وأحدثها فرمان سنة ١٨٩٢ فلا حق لحكومتها أن تعقد وقفا أو معاهدة مع دولة ما أو أوضح دليل على هذا أن الدول تأبى عليها تعيين وكلاء ومقتمدين في بلادها وما وكلاء الدول في مصر الا قناصل جنرالية لا يمكن أن يعطى لهم غير هذا اللقب وأن جلالة السلطان هو الذي أذن الخديوي في سنة ١٨٧٤ بأن يوافق الدول على معاهدات الاصلاح القضائي وفي سنة ٧٩ بأن يعقد قرضا في البلاد الاجنبية لحل المسائل المالية. ولا أذن له في فرماني سنة ٧٩ وسنة ٩٢ بعقد المعاهدات التجارية والجركية قيد ذلك بهذا النص «ليس للخديوي ان يتنازل لآخرين بأية حجة وسبب عن الامتيازات الممنوحة لمصر كلها أو بعضها ولا عن أي جزء من الاراضي» وعلى هذا كان يجب أن يكون وفاق السودان بأذن خاص من جلالة السلطان ليكون صحيحا. وأما الاعتراض بأن انكثرا مشاركة في الفتح والفاعل مستحق اجرته على قول الانجيل الشريف فهو ضئيف لان الولايات السودانية لم تخلها الجنود المصرية على الاطلاق منذ سنة ١٨٨٢ «وانما هي ولايات ثارت وعصت وأدبت فاخذ الثورة شيء والفتح شيء» آخر . وقد صرحت انكثرا بلسان حكومتها وجرائدها بأن مصر أبت حقوق سيادتها على السودان غير ممسوسة وان الحملة لم يك المقصود منها الاتسكين مقاطعات نائرة وصرح اللورد كرزون وكيل خارجيتها «حاكم الهند الآن» في مجلس العموم سنة ١٨٩٦ بأن شرف السودان التي تقرر أمرها عائد كله الى الحكومة المصرية وحدها والنتيجة ان «وفاق السودان» فيه غمط لحقوق السلطان وحقوق أوربا . وقد أورد الكاتب كلمتين من كتب فن «الحقوق الدولية» محتجا بهما على الانكايز الاولى «ان المعاهدة المقودة بين مملكتين تنفذ في جميع الاملاك والاراضي التي تنفذ فيها سلطتهما وتقرر عليهما سيادتهما» والثانية «انه حينما تضم دولة أرضا ما إليها فكل المعاهدات التي تربط بها هذه الدولة تنفذ لساكنها في الارض التي تضمها إليها» وختم كلامه بأنه سوف يرى اذا كانت تصبر أوربا على هضم حقوقها أم لا انتهى

(المتارح) قد ذكرت جريدة الاهرام ما نشرته الدنيا باسهاب ونحن نقول كما

قلنا من قبل ان المسألة مبنية على القوة لاعلى الحق والا فما بال سوا كن ووادي حلفا...
فلو كان عند الفرنسيين أسطول كأسطول الانكليز لنهضت حججهم وأصابوا
غرضهم . نعم ان فرنسا ليست كفؤا لانكلترا ولكنها دولة قوية والاحتجاج لا بد أن
يتم بها فائدة ما فقد جاء في أنباء البرق العمومية ما يشير بأن انكلترا قد تسمح لفرنسا بمنفذ
في النيل ولكن المصيبة الكبرى على من له كل شيء ولا يسمح له بشيء لانه لا يستطيع
أن يقول لانه لا يستطيع ان يفعل . فعلى المصريين ان لا يفتروا بأحد ولا يثقوا بأحد
وان يفكروا في كيفية حياتهم في هذه الاطوار الجديدة التي طرأت عليهم فالانكليز
لا يمنعونهم من منافعهم ان لم يقوموا بها بنوان مناهضتهم ومعاداتهم فليشيدوا المدارس
الوطنية وليعقدوا الشركات المالية وليسابقوا الاوربيين الى السودان للانجار وابتاع
الاراضي الواسعة الرخيصة فهم اقدر على سكني السودان واستعماره من الاوربيين
ان كانوا يعقلون

﴿ انكلترا والسودان ﴾

خطب اللورد سالسبوري في مجلس الاعيان خطبة رد فيها على اللورد كبرلي
زعيم الاحرار في اعتراضاته في مسألة السودان وأبدى ارتيابه في كون بلاد السودان
عدت في زمن من الازمان جزءا من بلاد السلطان وأعرب عن حسن نية حكومته في
هذه البلاد وتكلم عن حقوق الحضرة الخديوية كلمة تتمني ان تكون صادرة عن الاخلاص
لا عن التمرية السياسي الممهود لاسيما عند الانكليز وهي
هذا وليس في كل الكلام الذي قلناه حتى الآن ما يفيد ان السودان صار
ملكا لجلالة الملكة فاننا استحوذنا على أملاك الخليفة بمحقين الاول انها جزء من
أملاك مصر التي نحتلها الآن والثاني حق الفتح وهو أقدم الحقوق وأقلها اشكالا
وأقربها الى الافهام لان الجنود الانكليزية والجنود المصرية فتحت تلك البلاد
وقد بنيت حجتي على السودان في البلاغ الاول الذي كتبتة الى فرنسا على حق
الفتح علما مني ان هذا الحق أفيد وأبسط وأقرب الى التوادة والسلام من الحق الآخر
ولكتني دحضت كل ما يمكن استنتاجه من ذلك وهو اننا ننوي ان ننازع الجانب